تقرير بحثي

صادر عن:

مركز بنغازي لدراسات الهجرة واللجوء

Benghazi Center for Migration and Asylum Studies

الصراع على مهام خفر وأمن السواحل الليبي: بين الهيمنة المسلحة وغياب الدور المؤسسي

إعداد:

طارق لملوم

باحث في دراسات الهجرة واللجوء

تاريخ النشر
10.01.2026

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير تطور الصراع على مهام خفر السواحل وأمن السواحل في ليبيا بعد 2011، وكيف تحوّل البحر إلى فضاء تتقاطع فيه مصالح سياسية وأمنية واقتصادية بين الدولة والتشكيلات المسلحة , يوضح التقرير أن خفر السواحل (التابع لوزارة الدفاع) وأمن السواحل (التابع لوزارة الداخلية) كانا قبل 2011 يعملان ضمن إطار مؤسسي موحد، رغم محدودية الإمكانيات، مع توزيع واضح للصلاحيات بين الدور العسكري والشرطي.

بعد 2011، أدى الانقسام السياسي وظهور حكومتين متنافستين، إلى تفكك المنظومة البحرية الرسمية، وتراجع القدرات التشغيلية للأجهزة السيادية، وانقسامها بين شرق وغرب البلاد.

استغلت مجموعات مسلحة هذا الفراغ لتأسيس سلطات موازية تمتلك زوارق ووحدات بحرية، مثل جهاز دعم الاستقرار، جهاز مكافحة التهديدات الأمنية، اللواء 51 مشاة، اللواء طارق بن زياد، واللواء 111 مجحفل، ما خلق حالة ازدواجية في من يمارس فعليًا دور "خفر السواحل."

يرصد التقرير أن هذه التشكيلات غالبًا ما تتصرف خارج تفويض قانوني واضح، وتستخدم الاعتراض في البحر والاحتجاز كأدوات للسيطرة وجني المنافع، مع نقل المهاجرين إلى مراكز رسمية وشبه رسمية وغير رسمية تعاني من انتهاكات جسيمة.

ويبيّن أن محدودية قدرات خفر وأمن السواحل، مقابل تفوق بعض الفصائل المسلحة في التمويل والتسليح، عمّق اختلال ميزان القوة، وقلّص قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة في البحر.

على المستوى الإنساني، يخلص التقرير إلى أن المهاجرين باتوا الحلقة الأضعف في هذا المشهد، حيث يتعرضون للإعادة القسرية، والابتزاز، وسوء المعاملة، في ظل غياب فعّال للرقابة القضائية والمؤسسية.

وعلى المستوى الدولي، يحذّر التقرير من تآكل سمعة ليبيا وتزايد مخاطر العقوبات، في ظل استمرار شراكات أمنية أوروبية تركّز على "المنع والصد" أكثر من تركيزها على حقوق الإنسان والإصلاح المؤسسي.

يوصي التقرير بإعادة هيكلة خفر وأمن السواحل تحت قيادة موحّدة ومحايدة، ودمج أو تفكيك التشكيلات البحرية المسلحة ضمن إطار قانوني واضح، وسنّ تشريع ينظم الأمن البحري وصلاحيات الاعتراض والاحتجاز.

كما يؤكد أن أي دعم أو شراكة دولية في ملف الهجرة يجب أن تربط صراحة باحترام حقوق المهاجرين واللاجئين، وبمسار جدي لاستعادة الدولة لاحتكارها الشرعي لاستخدام القوة في البحر.

مقدمة

يشهد قطاع الأمن البحري في ليبيا منذ عام 2011 حالة متزايدة من **التشظي المؤسسي** وتداخل **الصلاحيات**، نتيجة الانهيار التدريجي للمنظومة الأمنية الرسمية، وصعود قوى محلية مسلّحة تمارس أدوارًا أمنية وعسكرية موازية لمؤسسات الدولة. ويبرز هذا التداخل بشكل واضح في ملف **خفر السواحل الليبي التابع لوزارة الدفاع** والإدارة **العامة لأمن السواحل التابعة لوزارة الداخلية(GACS)** ، وهما الجهتان السياديتان المسؤولتان قانونيًا عن حماية السواحل، ومكافحة التهريب والجريمة المنظمة، والحد من الهجرة غير النظامية، وتنفيذ عمليات البحث والإنقاذ البحري.

غير أن الواقع الميداني اليوم يُظهر تراجعًا حادًا في قدرة هاتين المؤسستين على أداء مهامهما، نتيجة الانقسام السياسي ووجود سلطتين متنافستين في الشرق والغرب، وانهيار منظومة القيادة الموحدة، وتدهور القدرات التشغيلية، إضافة إلى فقدان السيطرة على بعض الموانئ والمقار البحرية لصالح **التشكيلات المسلحة الموازية** التي اكتسبت نفوذًا فعليًا في البحر.

في هذا السياق المضطرب، باتت مهام خفر وأمن السواحل مجالًا للصراع بين جهات رسمية ذات قدرات محدودة، وتشكيلات موازية تمتلك زوارق وموارد أفضل، مما خلق ازدواجية في ممارسة القوة البحرية، وأدى إلى غياب المساءلة، وتعدد التعليمات، وتضارب إجراءات الاعتراض البحري، خصوصًا فيما يتعلق بالمهاجرين وطالبي اللجوء.

ولا يقتصر هذا التداخل على الجانب الأمني فقط، بل يمتد أثره إلى مستويات سياسية وإنسانية عميقة، إذ ترتبط عمليات الاعتراض البحري أحيانًا بنفوذ محلي أو مصالح اقتصادية، وتُستخدم مرافق احتجاز رسمية مثل المراكز التابعة لجهاز الهجرة أو حرس الحدود وغير رسمية خارج الرقابة المؤسسية، بما يؤدي إلى انتهاكات واسعة ضد المهاجرين وطالبي اللجوء.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل لجذور هذا الصراع، وكيف تطور دور خفر السواحل وأمن السواحل في ظل الانقسام السياسي، وكيف ساهمت التشكيلات المسلحة الموازية في إعادة تشكيل المشهد البحري. كما يسعى إلى إبراز المخاطر الأمنية والقانونية والإنسانية المترتبة على تآكل الدور المؤسسي

للدولة في البحر، واستشراف مسارات الإصلاح الممكنة لاستعادة احتكار مؤسسات الدولة الرسمية لاستخدام القوة في المجال البحري، بما يتوافق مع المعايير القانونية والحقوقية.

المنهجية ومصادر المعلومات

يعتمد هذا التقرير منهجًا نوعيًا تحليليًا يجمع بين التحليل المكتبي والرصد المفتوح للمصادر، بهدف فهم ديناميات الصراع على مهام خفر السواحل وأمن السواحل في ليبيا بعد 2011، وتفسير الفجوة بين الإطار القانوني والممارسة الفعلية في المجال البحري.

استندت الدراسة إلى مراجعة أدبيات الدولة الهشّة واحتكار العنف الشرعي والأمن البحري، وإلى تحليل وثائق ونصوص قانونية وتنظيمية ذات صلة ببنية وزارتي الدفاع والداخلية. كما اعتمد التقرير على رصد مصادر مفتوحة (OSINT) تشمل البيانات الرسمية والمنشورات العلنية والمواد المرئية المتاحة بشأن العمليات البحرية والاعتراضات ونقاط الإنزال.

ولتعزيز موثوقية النتائج، تم تطبيق مبدأ "التقاطع" بين أكثر من مصدر (Triangulation) قبل اعتماد المعلومات الحساسة، مع الالتزام بمعايير السلامة المهنية وأخلاقيات البحث عبر عدم الإفصاح عن تفاصيل قد تعرض مصادر المعلومات للخطر. وتتمثل أبرز حدود الدراسة في محدودية الوصول الميداني المباشر لبعض المواقع، وتذبذب شفافية البيانات الرسمية، والطابع المتغير للمشهد الأمني.

كما يستند هذا التقرير إلى خبرة ميدانية تراكمية لفريق مركز بنغازي لدراسات الهجرة واللجوء، ولشبكة من الجمعيات والمنظمات الليبية غير الحكومية الشريكة، التي عملت على مدار أكثر من أربعة عشر عامًا في مجالات قضايا المهاجرين وطالبي اللجوء، ورصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والإفلات من العقاب , وقد شملت هذه الجهود أعمال رصد وتوثيق وتحليل في عدد من المدن والمناطق الليبية، من شرق البلاد (طبرق وبنغازي)، مرورًا بالمنطقة الوسطى (مصراتة)، والمنطقة الغربية (طرابلس ومدن الساحل الغربي)، وصولًا إلى مناطق الجنوب الشرقي والجنوبي الغربي. وقد أُدمجت هذه الخبرة التراكمية في التحليل الوارد في التقرير بما يراعي معايير السلامة المهنية وأخلاقيات البحث، ودون الإفصاح عن تفاصيل قد تعرض الأفراد أو الشركاء للخطر.

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي

1. **الإشكالية وسياقها العام**

بعد عام 2011، برزت في ليبيا إشكالية بنيوية تتعلق بتقويض مؤسسات الدولة الرسمية، وعلى رأسها الأجهزة السيادية المرتبطة بالحدود والأمن، ومن بينها خفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل. فقد أدى تغلغل **المجموعات المسلحة** في المجالين الأمني والعسكري إلى خلق منظومة أمنية هجينة تعمل فيها جهات رسمية وشبه رسمية وغير رسمية جنبًا إلى جنب، وبأدوار متداخلة , يأتي هذا البحث في سياق محاولة لفهم وتحليل الصراع المتصاعد حول مهام خفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل، وتسليط الضوء على الآثار الأمنية والسياسية والإنسانية المترتبة على هيمنة **المجموعات المسلحة** على مهام يفترض أن تكون سيادية وبصلاحيات محددة قانونًا.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها:

- تمس إحدى أهم ركائز السيادة الوطنية: القدرة الحصرية للدولة على ضبط حدودها ومراقبة سواحلها ومياهها الإقليمية.
- تكشف عن تدهور مفهوم الدولة المركزية الموحدة في ليبيا.
- تبرز تآكل احتكار الدولة للعنف الشرعي، لصالح **مجموعات مسلحة** تعمل أحيانًا باسم الدولة وأحيانًا بمعزل عنها، وفقًا لمصالحها ومناطق نفوذها.

2. **السياق السياسي والانقسام المؤسسي**

يتزامن هذا الوضع مع انقسام سياسي عميق تعاني منه ليبيا منذ سنوات، يتمثل في وجود حكومتين متنازعتين على الشرعية:

- حكومة في الغرب (حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس وما سبقها).
- وحكومة مكلفة من البرلمان في الشرق (مقرها بنغازي).

أدى هذا الانقسام إلى:

- أدى الانقسام السياسي وما نتج عنه من ازدواجية في القرار السيادي والتنافس على الشرعية والاعتراف الدولي إلى خلق بيئة مواتية لنمو وتضخم التشكيلات المسلحة المرتبطة شكليًا أو فعليًا بإحدى السلطتين، وهو ما انعكس بوضوح على المشهد البحري، حيث جرى توظيف هذه التشكيلات لخدمة مصالح محلية أو إقليمية متباينة، الأمر الذي أسفر عن تعدد الزوارق والقيادات وسلاسل الأوامر، وتضارب الصلاحيات، وتشظٍ

فعلي في سلطة خفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل، إلى حد بات فيه التمييز بين الممثل الرسمي للدولة والفاعل الخارج عن الأطر المؤسسية أمرًا بالغ الصعوبة.

3.الإطار المفاهيمي

ينطلق هذا البحث من مجموعة مفاهيم تحليلية أساسية تُستخدم في دراسات الدولة والأمن لفهم طبيعة التحولات التي طرأت على قطاع الأمن البحري في ليبيا بعد عام 2011، ولتفسير ديناميات تداخل السلطة بين المؤسسات الرسمية والتشكيلات المسلحة في المجال البحري.

الدولة الهشّة

يُقصد بالدولة الهشّة تلك التي تعجز عن بسط سيطرتها الفعلية على كامل إقليمها، بما في ذلك السواحل والمياه الإقليمية، وتفقد قدرتها على فرض سيادة القانون وضمان الأمن بصورة متجانسة. وفي السياق الليبي، تتجلى هذه الهشاشة في محدودية قدرة مؤسسات الدولة المعنية بالأمن البحري على ممارسة اختصاصاتها السيادية بصورة مستقلة، وفي فقدان السيطرة العملية على بعض المرافئ والنقاط الساحلية، ما أتاح نشوء ترتيبات أمنية غير رسمية أسهمت في تقويض الطابع الموحد للسلطة البحرية للدولة.

احتكار العنف الشرعي

يشير مفهوم احتكار العنف الشرعي إلى الحق الحصري للدولة في استخدام القوة أو تفويضها ضمن إطار قانوني ومؤسسي واضح يخضع للمساءلة. غير أن الواقع البحري الليبي يعكس تآكل هذا الاحتكار، من خلال تعدد الجهات التي تمتلك وسائل القوة البحرية وتنفّذ عمليات اعتراض أو ضبط دون تفويض قانوني صريح أو تسلسل قيادي موحّد. وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف سلطة المؤسسات الرسمية، وتحويل استخدام القوة في البحر من ممارسة سيادية منظَّمة إلى نشاط متنازع عليه، تُحدده موازين القوة أكثر مما تنظمه القواعد القانونية.

السلطة أو السلطات الموازية

يُقصد بالسلطات الموازية الجهات أو التشكيلات المسلحة غير النظامية التي تفرض سلطة فعلية في مجالات سيادية، ومنها المجال البحري، بمعزل عن أجهزة الدولة الرسمية أو في تداخل غير منضبط معها. وفي الحالة الليبية، تمارس هذه الجهات أدوارًا أمنية بحرية تتجاوز اختصاصاتها القانونية، مستندة إلى نفوذها العسكري أو إلى شرعيات خطابية مرتبطة بمكافحة الهجرة أو التهريب. ويسهم حضور هذه السلطات في

تكريس نمط أمني هجين، تتداخل فيه المهام وتغيب عنه آليات الرقابة والمساءلة، بما يعمّق التشظي المؤسسي ويقوّض قدرة الدولة على استعادة دورها السيادي في البحر.

الفصل الثاني: خفر السواحل الليبي وأمن السواحل – الإطار المؤسسي

أولًا: من هو خفر السواحل الليبي؟

خفر السواحل الليبي هو فرع تابع للقوات البحرية الليبية، ويُعد جزءًا من المؤسسة العسكرية النظامية.

ويتولى المهام المتعلقة بـ:

- حماية الحدود البحرية.
- مكافحة التهريب والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر عبر البحر.
- تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ البحري.
- مراقبة الأنشطة البحرية في المياه الإقليمية.

جهة التبعية:

- يتبع خفر السواحل رئاسة أركان القوات البحرية.
- والتي تتبع بدورها رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي.
- وتأتي وزارة الدفاع في الحكومة القائمة كجهة إشرافية عليا.

المهام المكلف بها (وفق القانون والنظم العسكرية الليبية):

- حماية وتأمين المياه الإقليمية الليبية.
- مكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر عبر السواحل.
- مراقبة النشاطات البحرية غير المشروعة (الصيد غير المشروع، التهريب البحري بأنواعه).
- تنفيذ عمليات الإنقاذ البحري، ومساعدة القوارب في حالات الخطر.
- التنسيق مع الجهات الأمنية والقضائية فيما يتعلق بالمخالفات البحرية.
- العمل المشترك مع المنظمات والدول في إطار اتفاقيات البحر الإقليمي ومكافحة الجريمة المنظمة.

ثانيًا: إدارة أمن السواحل

1. **التعريف والتبعية**

إدارة/جهاز أمن السواحل هو جهة أمنية تتبع وزارة الداخلية، وتختص بتأمين الشريط الساحلي والمنشآت الحيوية البحرية من الناحية الأمنية، وتُعد مكملة لدور خفر السواحل من الجانب الشرطي والمدني.

- الجهة المباشرة :**الإدارة العامة لأمن السواحل** تتبع وزارة الداخلية الليبية.
- الجهة الإشرافية العليا: وزارة الداخلية في الحكومة القائمة.

2. **المهام الأساسية (وفق القانون رقم 10 لسنة 1992 بشأن الأمن والشرطة)**

- تأمين المنشآت الساحلية الحيوية (الموانئ، المخازن النفطية، محطات التصدير).
- مراقبة الأنشطة المشبوهة على طول الشريط الساحلي.
- التحقيق في الجرائم البحرية، ومساعدة القضاء في ضبط المتورطين.
- المشاركة في الجهود الأمنية لمكافحة التهريب والتسلل والهجرة غير النظامية.
- التنسيق مع الجهات العسكرية (مثل خفر السواحل) عند الضرورة، في إطار تكاملي بين الدفاع والداخلية.

3. **التعاون والتداخل بين خفر السواحل وأمن السواحل**

في ظل التحديات الأمنية المرتبطة بالتهريب والهجرة غير النظامية، يحدث بطبيعة الحال تداخل في المهام بين خفر السواحل (جهة عسكرية) وأمن السواحل (جهة شرطية).

في الوضع الطبيعي، يُفترض أن يكون هذا التداخل تنسيقيًا وتكامليًا، من خلال:

- غرف عمليات مشتركة.
- مذكرات تفاهم بين وزارتي الدفاع والداخلية.
- توزيع واضح للأدوار بين ما هو عسكري–سيادي وما هو شرطي–تحقيقي.

إلا أن الاضطراب المؤسسي بعد 2011 حوّل هذا التداخل من مصدر قوة إلى ميدان تضارب وتنافس، كما سيظهر في الفصول اللاحقة.

الفصل الثالث: القدرات التشغيلية وخريطة الفاعلين في البحر من المجموعات المسلحة

تُظهر السواحل الليبية اليوم حالة من التداخل الشديد بين الأجهزة الرسمية و**المجموعات المسلحة** التي تعمل بمستويات متفاوتة من الشرعية. فبدلًا من أن يكون البحر نطاق اختصاص واضح لخفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل، أصبح مجالًا مفتوحًا لعدد كبير من الوحدات الأمنية وشبه العسكرية، بعضها يعمل بتكليف رسمي محدود، وبعضها الآخر يستند إلى نفوذ محلي أو دعم سياسي أو قبلي، ما يحوّل البحر إلى مساحة نزاع مسلح مقنّع.

هذا التعدد في الفاعلين، مقابل محدودية قدرات الأجهزة النظامية، أدى إلى نشوء "سلطات موازية" تتحرك باسم مكافحة الهجرة والتهريب، لكنها تمارس في الواقع اعتراضات قسرية، واحتجازًا غير قانوني، وتنسيقًا غير رسمي مع أطراف داخلية وخارجية. ويعكس هذا المشهد فراغًا أمنيًا واسعًا أصبح البحر فيه مجالًا لعمليات غير خاضعة لأي منظومة قانونية واضحة.

1. **جهاز دعم الاستقرار – إدارة مكافحة التوطين والهجرة غير القانونية**

جهة تابعة لوزارة الداخلية اسمًا، لكنها تعمل في البحر بشكل شبه مستقل، وتعد من أقوى التشكيلات نفوذًا في غرب ليبيا.

النشاط البحري

- تنطلق غالبية الزوارق من ميناء الماية غرب طرابلس.
- تنفّذ اعتراضات واسعة ضد قوارب المهاجرين.
- تقوم بتحويل الموقوفين إلى مرافق احتجاز غير رسمية بإشراف الكتيبة 55 مشاة بقيادة معمر الضاوي.

القدرات التشغيلية

- يمتلك ما بين 12–20 زورقًا (دوريات متوسطة + زوارق سريعة).
- نشاطه غير منتظم لكنه فعّال، بفضل التمويل الذاتي ونفوذ القيادات المحلية.

زورق تابعة لجهاز دعم الاستقرار نشرت على موقعهم الرسمي بتاريخ 10 أغسطس

2. **جهاز مكافحة التهديدات الأمنية – المنطقة الغربية**

أحد أبرز الأجهزة الصاعدة منذ 2023، ويتبع وزارة الداخلية بقرار تنظيمي، لكنه يتحرك في الواقع باستقلالية واسعة، خصوصًا على الساحل الممتد من السياحية – جنزور – الماية – وصولًا إلى صبراتة.

النشاط البحري

- يمتلك وحدة بحرية تنفّذ:
  - اعتراض القوارب "المشتبه بها."
  - مطاردة زوارق المهاجرين والمهربين.

oعمليات إنزال وتحويل مباشر إلى مقرات خاضعة لنفوذه.

•سجل حضوره في عمليات بحرية موثقة عبر بياناته وصفحاته الرسمية.

القدرات التشغيلية

•يقدّر امتلاكه بين 4–7 زوارق سريعة (RHIB) مجهزة بأنظمة اتصال حديثة.

•توسعت عملياته البحرية خلال 2024–2025 بصورة لافتة.

الإشكالات

•غياب آليات واضحة لتسليم المهاجرين أو تكليف قضائي في البحر.

•تنازع صلاحياته مع خفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل.

زورق تابع لجهاز مكافحة التهديدات الأمنية نشرت بتاريخ 22 أكتوبر 2025

3. **اللواء 51 مشاة**

تشكيل عسكري يتبع رئاسة الأركان، لكنه يعمل ميدانيًا بتنسيق مع وزارة الداخلية الغربية في ملف الهجرة.

النطاق البحري

•مسؤول عن شريط ساحلي يشمل:

جزيرة أسبان – وادي الربيع – القره بوللي – غوط الرمان.

النشاط البحري

•يمتلك وحدة بحرية شبه عسكرية تنفذ:

oمراقبة الساحل.

oاعتراض القوارب المطاطية.

oعمليات إنزال جبري.

القدرات التشغيلية

•يضم زوارق سريعة صغيرة إلى متوسطة، دون أرقام معلنة.

•نشاطه البحري شبه نظامي ومرتبط بمكافحة التهريب.

4.اللواء طارق بن زياد –المنطقة الشرقية

يعد اللواء طارق بن زياد من أبرز التشكيلات العسكرية النافذة في شرق ليبيا. ورغم عدم كونه الجهة القانونية المخوّلة بحماية السواحل أو تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ، فقد برز دوره في **اعتراض قوارب مهاجرين في البحر الأبيض المتوسط** وإعادتهم قسرًا إلى ليبيا , تشير تقارير وتحقيقات صحفية إلى أن اللواء نفّذ عمليات اعتراض في مناطق تقع أحيانًا **خارج المياه الإقليمية الليبية**، بما في ذلك ضمن **نطاق البحث والإنقاذ المالطي**، وأسفرت هذه العمليات عن إعادة مهاجرين إلى الأراضي الليبية دون إطار قانوني واضح، في نمط يُصنّف ضمن **الإعادة القسرية**.**(Pullbacks)**

وتُظهر المعطيات الميدانية أن المهاجرين المعادين عبر هذه العمليات يُنقلون لاحقًا إلى **مراكز احتجاز في طبرق مثل مركز احتجاز باب الزيتون الذي يصل عدد المحتجزين في خلال منتصف شهر ديسمبر الحالي إلى 750 شخص بينهم نساء وأطفال من القرن الأفريقي والبنغلاديش وأفارقة جنوب الصحراء , كذلك مركز احتجاز قنفودة الذي يحتجز أكثر من 1200 شخص جزء منهم تم اعادتهم من البحر عن طريق اللواء طارق بن زياد** ، ما يُسهم في تعزيز الاكتظاظ داخل هذه المراكز وإعادة إنتاج مسار الاحتجاز التعسفي والانتهاكات المصاحبة له.

ويُعتقد أن اللواء يمتلك **زوارق بحرية متوسطة وسريعة**، مع قدرات تشغيلية بحرية تفوق في بعض الأحيان قدرات الأجهزة الرسمية المختصة في شرق البلاد، الأمر الذي يطرح إشكالات قانونية وحقوقية تتعلق بازدواجية الصلاحيات، وغياب الرقابة، وانتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

صورة من مقطع فيديو التقطته إحدى الطائرات التي تشغلها منظمة "سي ووتش" الألمانية غير الحكومية، والمتخصصة في البحث والإنقاذ ديسمبر 2023

5.اللواء 111 مجحفل

يُعد اللواء 111 مجحفل أحد التشكيلات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من كونه قوة برية في الأساس، فقد برز اسمه خلال الفترة الأخيرة في سياق ملفات متصلة بالهجرة غير النظامية، ولا سيما ما يتعلق بعمليات الضبط البحري، عبر وحدات خاصة يُعتقد أنها تعمل بتنسيق ميداني خارج نطاق اختصاصه التقليدي.

الخلفية التنظيمية

كان اللواء يُعرف سابقًا باسم **الكتيبة 301 مشاة**، ويقوده عبد السلام الزعبي، الذي عُيّن وكيلاً لوزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية خلال عام 2024. وقد رافق هذا التحول التنظيمي توسّع ملحوظ في أدوار اللواء، تجاوز المهام البرية إلى أنشطة ذات طابع بحري.

النشاط البحري

تشير معطيات ميدانية ومصادر مفتوحة إلى أن **الكتيبة 82** التابعة للواء نفّذت عمليات اعتراض لقوارب في عرض البحر الأبيض المتوسط، يُعتقد أنها كانت تقل مهاجرين غير نظاميين. كما أفادت تقارير عن اقتياد **ثلاثة قوارب** إلى نقاط إنزال يُرجّح أنها خاضعة لنفوذ اللواء، دون توضيح رسمي بشأن الإطار القانوني لهذه العمليات أو الجهة التي تولّت لاحقًا التعامل مع الأشخاص الذين جرى اعتراضهم.

القدرات التشغيلية

تُظهر المعلومات المتداولة أن اللواء يمتلك **زوارق صغيرة وسريعة** تُستخدم في عمليات الاعتراض، إلى جانب منظومات تدخل بري مرافقة، ما يشير إلى تطوير قدرات تشغيلية ذات طابع مزدوج (بري–بحري)، رغم عدم الإعلان رسميًا عن تفويض قانوني واضح يمنحه صلاحيات إنفاذ بحري أو بحث وإنقاذ.

الإشكالات والمخاطر الحقوقية

يثير انخراط اللواء 111 في هذا المجال عدة إشكالات، من أبرزها:

- غياب الشفافية بشأن **نقاط الإنزال** التي تُنقل إليها القوارب المعترَضة.
- عدم وضوح الجهة الرسمية التي تُسلَّم إليها **المجموعات التي يتم اعتراضها**، وما إذا كانت تُحال إلى جهاز مختص قانونًا أم إلى مسارات احتجاز غير خاضعة للرقابة.
- تضارب الأدوار بين التشكيلات العسكرية البرية والجهات المفترض اختصاصها بعمليات الضبط أو البحث والإنقاذ البحري.

صورة لزوارق تابعة للواء 111 نشرت بتاريخ 12 نوفمبر 2025

خلاصة: المشهد البحري للقوى غير النظامية

توضح القائمة أن البحر الليبي أصبح ساحة لعدد من التشكيلات التي تمتلك زوارق وتنفّذ عمليات اعتراض خارج الإطار القانوني الواضح. وهذه الجهات—على الرغم من تبعيتها الشكلية لوزارة الداخلية أو تنسيقها معها—تمثل قوة بحرية موازية تتفوق أحيانًا على الأجهزة الرسمية.

وتتوزع القوة الفعلية على النحو الآتي (من الأقوى إلى الأضعف):

1. جهاز دعم الاستقرار
2. جهاز مكافحة التهديدات الأمنية
3. اللواء طارق بن زياد
4. اللواء 51 مشاة
5. اللواء 111 مجحفل

الفصل الرابع: خلفية وتطور دور خفر وأمن السواحل بعد 2011

1. **خفر السواحل قبل 2011**

قبل 2011، كانت مؤسسة خفر السواحل الليبي إحدى أهم الأذرع السيادية التي تلعب دورًا وظيفيًا في حماية السواحل الليبية الممتدة لأكثر من 1900 كيلومتر.

تأسس الجهاز كجزء من القوات البحرية التابعة لوزارة الدفاع، وكانت مهامه تشمل:

- مراقبة المياه الإقليمية.
- مكافحة التهريب والقرصنة.
- الحد من الهجرة غير النظامية.
- تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ البحري.

رغم ضعف الإمكانيات والتجهيزات، كان الجهاز يتمتع:

- بهيكل تنظيمي واضح.

- وتسلسل قيادي موحد.
- وصلاحيات محددة معروفة داخليًا وخارجيًا.

2. **ما بعد 2011: تحوّل الدور وتضاؤل السيطرة**

مع سقوط النظام السياسي السابق واندلاع الفوضى الأمنية والانقسام السياسي:

- تراجع أداء خفر السواحل بشكل ملحوظ.
- واجه الجهاز:
  - نقصًا حادًا في الموارد والتمويل وقطع الغيار.
  - أعطالًا ميكانيكية متكررة.
  - ضعف الإمدادات اللوجستية.

- تزامن ذلك مع:
  - غياب القيادة المركزية نتيجة الانقسام بين شرق وغرب البلاد.
  - تغوّل **المجموعات المسلحة** التي فرضت نفوذها على مرافئ بحرية ومراكز قيادة ساحلية.

أصبح خفر السواحل، في كثير من المناطق، غير قادر على اتخاذ القرار التنفيذي منفردًا؛ بل بات في بعض الأحيان تحت رحمة **المجموعات المسلحة المحلية** التي تقدم "الحماية" مقابل النفوذ والتغلغل داخل المؤسسات.

3. **خفر السواحل والشراكة الأوروبية**

سعى الاتحاد الأوروبي وإيطاليا إلى دعم خفر السواحل الليبي في إطار:

- برامج تدريبية.
- تزويد بزوارق ومعدات.
- تمويل لتحسين القدرات.

إلا أن هذا الدعم واجه عقبات أهمها:

- عجز الدولة عن فرض رقابة صارمة على استخدام الموارد المقدّمة.
- استيلاء **مجموعات مسلحة** على بعض الزوارق أو التحكم الفعلي بها.

•اتهامات حقوقية لخفر السواحل نفسه بتسليم المهاجرين لمراكز احتجاز سيئة السمعة، تديرها أطراف مرتبطة بـ**مجموعات مسلحة** خارج سلطة القانون.

4. جهاز أمن السواحل وتطور وضعه بعد 2011

النشأة والمهام الرسمية:

جهاز أمن السواحل الليبي وحدة أمنية تابعة لوزارة الداخلية، أُنشئ لأداء مهام ضبط الأمن البحري، ومكافحة التهريب والهجرة غير النظامية، ومراقبة الشريط الساحلي.

قبل 2011:

•كان يعمل ضمن هيكل أمني منظم، يتلقى توجيهاته من وزارة الداخلية.

•يتعاون مباشرة مع خفر السواحل (وزارة الدفاع) في إطار تكاملي.

•يضطلع بمهام شرطية دون صلاحيات عسكرية.

بعد 2011:

•دخل في مرحلة ضعف وتفكك نتيجة الفراغ الأمني وغياب سلطة تنفيذية موحّدة.

•تصاعد نفوذ **المجموعات المسلحة** في المدن الساحلية (الزاوية، زوارة، مصراتة، صبراتة، ورشفانة وغيرها)، مدعية القيام بأدوار "أمنية" دون تفويض قانوني واضح.

•أدى ذلك إلى تراجع قدرة الجهاز على تنفيذ مهامه، وفقدان السيطرة على العديد من المرافق الساحلية.

5. الانقسام السياسي وظهور جهازين متوازيين

ابتداءً من 2014، ومع بروز حكومتين متنافستين:

•في الغرب: يتبع جهاز أمن السواحل وزارة الداخلية بحكومة طرابلس.

•في الشرق: نشأ جهاز مماثل يتبع وزارة داخلية موازية تحت إدارة الحكومة المكلفة من مجلس النواب والقيادة العامة.

نتيجة ذلك:

•تضارب التعليمات.

•تعدد القيادات.

•فقدان وحدة الجهاز الوطنية وقدرته على التنسيق بين المناطق.
•تزاحم جهات غير رسمية على المهام الأمنية في البحر.

6. **النتائج والتداعيات المؤسسية**

هذا الواقع أدى إلى:

•فقدان الثقة في جهاز أمن السواحل كذراع شرطي وطني موحّد.
•ضعف التنسيق مع الجهات الدولية (مثل الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأممية).
•استغلال بعض **المجموعات المسلحة** للمهام الأمنية لتحقيق مصالح خاصة (تهريب وقود، استغلال مهاجرين، جبايات).
•زيادة الانتهاكات الحقوقية لغياب الرقابة على أداء الجهات غير الرسمية.

باختصار، رغم التبعية القانونية لوزارة الداخلية، لم يعد جهاز أمن السواحل فاعلًا محوريًا في تأمين السواحل، بل أصبح أحد الأطراف الضعيفة في مشهد يسيطر عليه السلاح والانقسام و**المجموعات المسلحة** ذات السلطة الموازية.

الفصل الخامس: الآثار المترتبة على الصراع بين المجموعات المسلحة وخفر وأمن السواحل

يكشف الصراع القائم بين المجموعات المسلحة ذات القدرات البحرية وخفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل عن جملة من الآثار المتداخلة، التي لا يمكن اختزالها في بعدها الأمني فقط، بل تمتد لتشمل الأبعاد القانونية والإنسانية والدولية. ويُعد هذا الصراع أحد أبرز تجليات التفكك المؤسسي للدولة الليبية في المجال البحري، وما يرتبط به من إخفاقات في إدارة ملف الهجرة وضبط السواحل.

أولًا: الأثر الأمني

على المستوى الأمني، أدّى تعدد الفاعلين المسلحين الذين يمتلكون زوارق وقدرات بحرية إلى خلق واقع عملي تمارس فيه أكثر من جهة دورًا شبيهًا بدور "خفر السواحل"، دون خضوعها لقيادة مركزية موحدة أو عقيدة أمنية مشتركة. وتتحرك هذه الجهات وفق أجندات متباينة، قد تكون سياسية أو مناطقية أو اقتصادية، ما يفضي إلى تضارب في المهام والأوامر، لا سيما في حالات الاعتراض أو المطاردة في البحر.

هذا التفكك في بنية القرار البحري أسهم في إضعاف المنظومة الأمنية للسواحل، وخلق ثغرات خطيرة استغلتها شبكات الجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب الوقود والسلاح، وتوسّع نشاط الاتجار بالبشر، وتعزيز الطابع العابر للحدود لهذه الجرائم، في ظل غياب تنسيق فعّال بين الجهات الفاعلة.

ثانيًا: الأثر القانوني

قانونيًا، يعكس هذا الواقع حالة فراغ تشريعي وعملي مزدوج؛ فمن جهة، لا توجد منظومة قانونية مفعّلة وقادرة على تنظيم الأمن البحري بشكل شامل، ومن جهة أخرى، تعجز السلطات التنفيذية عن فرض القانون على جميع الأطراف المسلحة العاملة في المجال البحري.

وتقوم العديد من عمليات الاعتراض والاحتجاز التي تنفذها المجموعات المسلحة دون أي تفويض قانوني واضح، أو أوامر قضائية، أو إشراف مؤسسي، ما يضع هذه الممارسات خارج الإطار القانوني للدولة. ويؤدي تداخل الصلاحيات بين الجهات الرسمية وغير الرسمية إلى فوضى قانونية تُعقّد عملية تحديد المسؤوليات، وتُضعف إمكانيات المساءلة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ثالثًا: الأثر الإنساني

يُعد البعد الإنساني الأكثر خطورة ومأساوية ضمن آثار هذا الصراع، لا سيما فيما يتعلق بأوضاع المهاجرين وطالبي اللجوء. فعلى الرغم من الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي، وخاصة مبدأ عدم الإعادة القسرية، تشهد السواحل الليبية عمليات اعتراض تُنفَّذ في كثير من الأحيان بواسطة زوارق تابعة لمجموعات مسلحة تدّعي العمل تحت غطاء رسمي.

ويُعاد المهاجرون قسرًا إلى مراكز احتجاز غير خاضعة لرقابة الدولة أو الإشراف القضائي، تديرها جهات مسلحة، بعضها غير مُعلن الموقع أو الوضع القانوني. وتشير تقارير أممية وحقوقية متطابقة إلى أن هذه المراكز تشهد أنماطًا ممنهجة من الانتهاكات، تشمل العنف الجسدي، وسوء المعاملة، والابتزاز المالي، والاستغلال الجنسي للمهاجرات، والاستغلال القسري للرجال في أعمال مختلفة، بعضها مرتبط مباشرة بأنشطة المجموعات المسلحة.

ويفاقم من خطورة هذا الوضع غياب الرقابة القضائية الفعّالة، واستبعاد المنظمات الدولية في كثير من الحالات من الوصول إلى هذه المراكز، ما يخلق بيئة شبه مغلقة تُمارَس فيها الانتهاكات بعيدًا عن أي آليات

مساءلة. كما يتحول المهاجر بعد إعادته إلى موضوع للاتجار، حيث يُحتجز مقابل فدية، أو يُنقل بين مجموعات مسلحة، أو يُستغل تحت التهديد والترهيب، مع مؤشرات مقلقة على تواطؤ أو تغاضٍ من عناصر مرتبطة بهياكل رسمية.

خلاصة إنسانية:

إن الانقسام السياسي وغياب السلطة المركزية وهيمنة السلاح أدّت إلى إضفاء طابع "أمني" زائف على ممارسات غير قانونية، وحوّلت ليبيا إلى فضاء مفتوح لانتهاكات جسيمة تمس حياة المهاجرين وكرامتهم، وتُعمّق تفكك مؤسسات الدولة.

رابعًا: الأثر الدولي

على الصعيد الدولي، أسهمت هذه الممارسات في تآكل صورة الدولة الليبية وسمعتها، إذ يُنظر إلى الدولة باعتبارها مسؤولة، من منظور القانون الدولي، عن الأفعال التي تُرتكب على أراضيها أو باسم مؤسساتها، حتى في حال تورّط جهات غير نظامية. كما أدى هذا الواقع إلى تراجع ثقة الشركاء الدوليين، لا سيما الأوروبيين، في قدرة ليبيا على إدارة سواحلها وفق المعايير القانونية والحقوقية , وفي المقابل، تصاعدت الدعوات داخل الأوساط الدولية لفرض عقوبات على أفراد وكيانات ليبية متورطة في الانتهاكات، ما يزيد من عزلة ليبيا، ويعقّد فرص التعاون المستقبلي، ويؤثر سلبًا على مسارات الاستقرار وإعادة بناء المؤسسات.

خلاصة عامة

يخلص هذا الفصل إلى أن الصراع البحري بين المجموعات المسلحة وخفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل لا يمثل نزاعًا محليًا محدودًا على النفوذ، بل يعكس حالة انهيار مؤسسي عميق للدولة، وله آثار متسلسلة تمتد من تهديد الأمن الداخلي، إلى تقويض سيادة القانون، والإضرار بالعلاقات الدولية، وانتهاك الحقوق الأساسية للمهاجرين. ويؤكد ذلك أن أي معالجة لهذا الملف لا يمكن أن تكون أمنية ظرفية، بل تتطلب إصلاحًا بنيويًا يعيد الاعتبار للمؤسسات الرسمية، ويضع حماية الإنسان في صلب سياسات إدارة السواحل والهجرة.

الفصل السادس: التحديات والحلول المقترحة

يواجه ملف الأمن البحري وإدارة السواحل في ليبيا جملة من التحديات البنيوية المتراكمة، التي لا تنبع فقط من الواقع الأمني الهش، بل ترتبط بشكل وثيق بطبيعة النظام السياسي المنقسم، وباختلال العلاقة بين الدولة والمجموعات المسلحة، وبضعف مؤسسات العدالة والرقابة. وتؤكد هذه التحديات أن أي محاولة للإصلاح لا يمكن أن تكون تقنية أو جزئية، بل يجب أن تقوم على مقاربة تدريجية تأخذ في الاعتبار موازين القوة القائمة وإكراهات السياق الليبي الراهن.

أولًا: التحديات الرئيسية

يُعد الانقسام المستمر في السلطة التنفيذية بين شرق البلاد وغربها من أبرز العوائق أمام بناء منظومة أمن بحري موحّدة وفعّالة، إذ يكرّس تعدد المرجعيات ويُضعف إمكانية اتخاذ قرار مركزي ملزم. ويترافق هذا الانقسام مع تسييس واضح للأجهزة الأمنية والعسكرية، حيث تُستخدم مؤسسات الدولة في بعض الأحيان كأدوات صراع سياسي، بدلًا من كونها هياكل مهنية محايدة تؤدي وظائفها وفق القانون.

كما أسهم اعتماد الحكومات المتعاقبة على المجموعات المسلحة في أداء المهام الأمنية، بما في ذلك المهام البحرية، في إضفاء شرعية الأمر الواقع على هذه التشكيلات، وتعميق اختراقها للمؤسسات الرسمية. ويُفاقم من خطورة هذا الوضع ضعف المنظومة القضائية والرقابية، وعدم قدرتها على فرض المساءلة أو التحقيق الفعّال في الانتهاكات، فضلًا عن تغوّل شبكات التهريب والجريمة المنظمة داخل بعض الهياكل الأمنية، مستفيدة من غياب الرقابة وتداخل المصالح.

ثانيًا: الحلول المقترحة

في ضوء هذه التحديات، يقترح البحث حزمة من الحلول الواقعية القابلة للتنفيذ تدريجيًا، تبدأ بإعادة هيكلة خفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل ضمن قيادة موحّدة ذات طابع مهني ومحايد. ويُفترض أن تقوم هذه الهيكلة على توحيد المرجعية القانونية والإدارية، وصياغة عقيدة عمل واضحة تُعلي من مبدأ سيادة القانون، وتدمج حماية حقوق الإنسان ضمن صميم المهام البحرية، لا بوصفها التزامًا شكليًا بل معيارًا عمليًا للأداء.

كما يتطلب الإصلاح تفكيك العلاقة غير المنضبطة بين الدولة والمجموعات المسلحة البحرية، عبر مسار دمج وانتقاء صارم يخضع لمعايير مهنية وقانونية واضحة، ويستبعد أي تشكيل يرفض الخضوع للقيادة المركزية أو يمتنع عن الالتزام بالقانون. ويؤكد البحث أن منح الشرعية لأي فاعل مسلح خارج هذا الإطار لا يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الفوضى وتقويض فرص الإصلاح المؤسسي.

وعلى المستوى التشريعي، تبرز الحاجة الملحّة إلى إصدار قانون متكامل ينظم صلاحيات الأمن البحري، يحدّد بدقة الجهة المخوّلة قانونًا بتنفيذ عمليات الاعتراض في البحر، والإجراءات والضمانات الواجبة أثناء هذه العمليات، ومسارات المساءلة والملاحقة في حال وقوع انتهاكات. ويُعد هذا الإطار القانوني شرطًا أساسيًا لتجاوز حالة الغموض التي تستغلها الجهات غير النظامية لتبرير ممارساتها.

أما فيما يتعلق بالتعاون الدولي، فيؤكد البحث ضرورة استمرار الدعم الدولي لليبيا في هذا المجال، ولكن على أساس مشروط وواضح، يربط أي دعم تقني أو تدريبي بتحقيق تقدم ملموس في مسار الإصلاح المؤسسي واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشدد البحث على أن هذا الدعم يجب ألا يُستخدم كغطاء لإعادة المهاجرين قسرًا إلى ليبيا، ولا كبديل عن إصلاح حقيقي طويل الأمد، بل كأداة داعمة لبناء مؤسسات قادرة وخاضعة للمساءلة.

خلاصة تنفيذية

يخلص هذا الفصل إلى أن معالجة التحديات المرتبطة بالأمن البحري في ليبيا تتطلب إرادة سياسية، وإصلاحًا مؤسسيًا تدريجيًا، وشراكات دولية مسؤولة تقوم على مبدأ عدم الإضرار. كما يؤكد أن الحلول الجزئية أو الترتيبات الأمنية قصيرة المدى، وإن بدت عملية في ظاهرها، ستظل عاجزة عن إحداث تغيير مستدام ما لم تُدمج ضمن رؤية شاملة لإعادة بناء الدولة وسيادة القانون في المجال البحري.

الخاتمة

يُظهر هذا البحث أن استمرار هيمنة المجموعات المسلحة غير النظامية على مهام خفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل لا يمكن اعتباره مجرد خلل إجرائي أو تضارب إداري في الصلاحيات، بل يمثل إشكالية بنيوية تمس جوهر سيادة الدولة، وتقوّض منظومة سيادة القانون، وتُنتج بيئة ممنهجة لانتهاك حقوق الإنسان، مع انعكاسات مباشرة على الأمن البحري والاستقرار الإقليمي في حوض البحر الأبيض

المتوسط , وقد بيّن تحليل الأدلة المتاحة، بما في ذلك الشهادات الميدانية والتقارير الحقوقية، أن ملف الهجرة في ليبيا لم يعد يُدار ضمن إطار مؤسسي واضح، بل خضع في أجزاء واسعة منه لمنطق شبكات مصالح متداخلة تستفيد ماديًا وسياسيًا من استمرار الهشاشة المؤسسية وغياب المساءلة. وأسهم هذا الواقع في تعميق معاناة المهاجرين واللاجئين، وتحويل السواحل الليبية إلى فضاء مفتوح لانتهاكات جسيمة، تتم في كثير من الأحيان خارج أي رقابة فعّالة أو آليات مساءلة وطنية أو دولية.

ويخلص البحث إلى أن معالجة هذه الإشكاليات لا يمكن أن تتم من خلال إجراءات تقنية معزولة أو شراكات أمنية ظرفية، بل تتطلب مقاربة إصلاحية تدريجية، واقعية، ومتكاملة، تأخذ في الاعتبار تعقيدات السياق الليبي والانقسام المؤسسي القائم.

التوصيات

استنادًا إلى نتائج البحث، يُوصى بما يلي:

1. **إطلاق مسار إصلاح مؤسسي تدريجي** لمنظومة خفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل، يركّز في مرحلته الأولى على:
   - إعادة تعريف الصلاحيات القانونية بدقة،
   - فصل المهام البحرية عن نفوذ التشكيلات المسلحة غير النظامية،
   - وتوحيد الهياكل الإدارية والقيادية حيثما أمكن، دون ربط الإصلاح بحلول سياسية شاملة يصعب تحقيقها على المدى القصير.
2. **ربط استعادة الدولة لاحتكارها المشروع لاستخدام القوة في المجال البحري** بمعايير عملية قابلة للقياس، تشمل:
   - إخضاع وحدات خفر السواحل لقيادة مدنية واضحة،
   - اعتماد قواعد اشتباك مكتوبة ومعلنة تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون البحار،
   - وإدماج آليات مساءلة داخلية مستقلة يمكن تفعيلها تدريجيًا.
3. **اشتراط أي تعاون أو شراكة دولية في ملف الهجرة**، ولا سيما ما يتعلق بعمليات الاعتراض والإنقاذ في البحر، بوجود:

- تقييم مسبق وعلني لسجل الجهات الليبية الشريكة في مجال حقوق الإنسان،
- التزام مكتوب بمبدأ عدم الإعادة القسرية(Non-Refoulement) ،
- وآليات متابعة وتدقيق دورية تُمكّن من تعليق أو مراجعة التعاون عند ثبوت الانتهاكات.

4. **تعزيز دور الرقابة الوطنية والدولية** من خلال:
   - تمكين منظمات المجتمع المدني الليبية من الوصول المنظم إلى مواقع الاحتجاز الساحلية،
   - دعم إنشاء وحدات رصد مستقلة داخل المؤسسات البحرية نفسها،
   - وتوسيع قنوات الإبلاغ الآمن عن الانتهاكات للعاملين والضحايا على حد سواء.
5. **الانتقال من المقاربة الأمنية الضيقة إلى مقاربة إدارة مخاطر الهجرة**، وذلك عبر:
   - تقليص الاعتماد على الردع البحري كأداة وحيدة،
   - الاستثمار في بدائل الاحتجاز، وآليات الاستجابة الإنسانية،
   - ودعم مسارات قانونية ومؤقتة للحماية، خاصة للفئات الأكثر هشاشة.

خلاصة تنفيذية

يؤكد هذا البحث أن استمرار الاعتماد على ترتيبات أمنية قصيرة الأجل، في غياب إصلاح مؤسسي فعلي، لن يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج أنماط الفوضى والانتهاكات ذاتها. وفي المقابل، فإن بناء شراكات دولية مسؤولة، تستند إلى سيادة القانون، وتدعم مسار توحيد المؤسسات الأمنية وتفكيك نفوذ المجموعات المسلحة بشكل تدريجي، يمثل الخيار الواقعي الوحيد لإرساء قدر معقول من الاستقرار، وإعادة بناء الثقة بين الدولة الليبية ومواطنيها، وبين ليبيا وشركائها الإقليميين والدوليين.